



١٢

العدد: ٩١٦٦ / ٧ / ٤
التاريخ: ٩ / ٤ / ٢٠١٦

الى / الوزارات كافة
الجهات غير المرتبطة بوزارة
المحافظات كافة
دوائر وأقسام وشعب العقود

م/ اعضاء شركات القطاع العام والخاص من الغرامة التأخيرية
وزارة التخطيط
مكتب السيد الوزير
م/ الدائرة العامة للعقود الحكومية
العدد: ٧٥١٥
التاريخ: ١٦ / ٤ / ٢٠١٦

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها...

استنادا الى الصلاحيات المخولة لنا بموجب الفقرة (١٣) من صلاحية وزير التخطيط الواردة ضمن القسم الرابع من تعليمات وصلاحيات تنفيذ نفاذ المشاريع الاستثمارية لعام ٢٠١٦ وباعتبارنا الجهة القطاعية المختصة بالاجابة على استفسارات جهات التعاقد الحكومية بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان ذي العدد (ش.ل/٣٠/١٥٣٠/٢٣٩٦٣) في ٢١/٧/٢٠١٥ ولورود العديد من الاستفسارات بشأن الية عمل تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (٧) لسنة ٢٠١٦ والمتعلق باعفاء شركات القطاع العام والخاص من الغرامة التأخيرية الناتجة عن عدم دفع المستحقات وبصدده نود بيان الاتي:

- ١- تم مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابنا ذي العدد (٤١٢٨/٧/٤) في ٢٤/٢/٢٠١٦ والمتضمن شرح وجهة نظرنا عن الموضوع اعلاه .
- ٢- اجابتنا الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بموجب كتابها ذي العدد (ق/١٠٢٢١/٤٤٤/١/٢) في ٦/٤/٢٠١٦ بوضوح القرار وسرياته على المشاريع السابقة لتأريخ صدور قرار الاعفاء .
- ٣- عليه فإن جميع المشاريع المنفذة في الفترة التي سبقت اصدار هذا القرار ونجم عنها فرض غرامات تأخيرية ناتجة عن عدم دفع المستحقات فهي مشمولة بالاعفاء بغض النظر عن السنة والتعليمات التي أبرمت في ظلها طالما ان للشركات مستحقات مالية لم تصرف لها خلال تلك الفترة .

مع التقدير ...

د. سلمان علي الجميلي
وزير التخطيط
٢٠١٦/٤/١

نسخة منه الى:

- الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية - اشارة الى كتابكم كملحظة للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد الوزير .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد الوكيل الاداري .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد الوكيل الفني .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد الوزير .. قسم العقود .. للتفضل بالاطلاع ولتفهم الغرض اعلاه ... مع التقدير
- مكتب قسم الاستشارات والتدريب / للحفظ

للاستفسار E-mail: contracts.dp40@mop.gov.iq

٤/١٩